



سياسة الرقابة الداخلية وآلية الاشراف والمتابعة

جائزة المدينة المنورة

رقم السياسة: QPO-006-VF

التاريخ: يناير ٢٠٢١

الفهرس

٣	المقدمة:
٣	النطاق:
٣	التعريفات والمصطلحات:
٤	أهداف السياسة:
٥	الرقابة الداخلية:
٥	الرقابة الخارجية:
٦	أدوات الرقابة:
٧	المسؤوليات:

المقدمة:

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في المؤسسة حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي تعزز ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لمنع مخاطر الفساد والاحتيال ، وتعمل على تطوير العملية الإدارية. وتعد الرقابة الداخلية عملية مستمرة يتم تصميمها وتنفيذها لتوفير الضمان لتحقيق أهداف المؤسسة في المجالات التالية :

- فعالية وكفاءة العمليات.
 - النزاهة وموثوقية التقارير المالية.
 - الالتزام بالقوانين والسياسات والإجراءات ، وعقود ولوائح المؤسسة.
- ولا تعد عملية الرقابة الداخلية مجرد ارشادات لسياسات المؤسسة أو نماذج يتم ملؤها ولكنها تتمثل في الأشخاص الذين يعملون في المؤسسة بشكل يتماشى مع سياسات وأهداف وقوانين ولوائح المؤسسة. وعليه فإن الرقابة الداخلية هي عملية تستخدم لتنظيم وإدارة عمليات المؤسسة بنجاح وتمثل جزءاً لا يتجزأ من إدارة إجراءات التشغيل المطبقة بالمؤسسة لتحقيق أهداف المؤسسة ومنع حدوث سلوكيات أو إجراءات غير مرغوبة . ولذلك تكون الرقابة الداخلية من أهم المسؤوليات والتي يجب أن تُصمم وتنفذ وتتابع عمليات الرقابة الداخلية.

النطاق:

تطبق هذه السياسة على كل من يعمل لصالح المؤسسة سواء كانوا أعضاء مجلس الأمناء أو الأمين العام أو المدير التنفيذي أو مديري الإدارات أو الأقسام أو الموظفين أو المستشارين المتعاقد معهم بصرف النظر عن مناصبهم في المؤسسة ، وبدون أي استثناء.

التعريفات والمصطلحات:

لغرض تطبيق هذه السياسة، يقصد بالكلمات والعبارات أدناه المعاني الموضحة أمام كل منها، ما لم يقتض سياق النص غير ذلك:

المصطلح	التعريف
المؤسسة	هي مؤسسة جائزة المدينة المنورة
الوزارة	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

هو مجلس الأمناء الذي له السلطة العليا لمؤسسة جائزة المدينة المنورة	مجلس الأمناء
الأمين العام لمؤسسة جائزة المدينة المنورة	الأمين العام
هو المدير التنفيذي لمؤسسة جائزة المدينة والذي يعين من قبل مجلس الأمناء	المدير التنفيذي
إدارة المراجعة الداخلية، إدارة الشؤون القانونية، إدارة البرامج والمشاريع، إدارة الخدمات المشتركة، إدارة التخطيط والتطوير، إدارة الاتصال المؤسسي.	الإدارات التابعة

أهداف السياسة:

الأهداف المراد تحقيقها من سياسة الرقابة الداخلية تتمثل فيما يلي :

- **التحكم في المؤسسة:** من أجل التحكم في الأنشطة المتعددة للمؤسسة وفي عوامل إنتاجها وفي نفقاتها وتكاليفها وعوائدها وفي مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه ، فيجب عليها تحديد أهدافها ، هيكلها ، طرقها وإجراءاتها ، للحصول على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها ، وتساعد في خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.
- **حماية الأصول:** من خلال التعاريف ندرك أن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول المؤسسة من خلال فرض حماية مادية محاسبية لها، والتي تمكن المؤسسة من البقاء والمحافظة على أصولها من الأخطار الممكنة دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة.
- **ضمان نوعية المعلومات:** بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج معلوماتية صحيحة ودقيقة.
- **تشجيع العمل بكفاءة:** إن إحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائلها داخل المؤسسة يُمكن من ضمان الاستعمال الأحسن والكفاء لموارد المؤسسة ، ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا.
- **تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية:** إن الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي تطبيق أوامرها لأن تشجيع واحترام السياسات الإدارية من شأنه أن يكفل للمؤسسة أهدافها المرسومة بوضوح في إطار الخطة التنظيمية من أجل التطبيق الأمثل للأوامر.

الرقابة الداخلية:

تعد عملية الإشراف والتدقيق والمتابعة من ضمن مسؤوليات الرقابة على حوكمة المؤسسة عن طريق ضبط الجودة وعمليات المراجعة الداخلية، وتضمن متابعة مستوى ونوعية الخدمات المقدمة وترفع من الأداء المؤسسي بصورة عامة.

تهدف الرقابة / المراجعة الداخلية إلى مراقبة نطاق العمل والتأكد من نوعية الخدمات المقدمة حسب الأنظمة والإجراءات المعمول بها، حيث تتم عمليات المراقبة والإشراف والتدقيق على ما يأتي:

- مدى الالتزام بالتشريعات والقوانين.
- مدى الالتزام بالأنظمة والإجراءات والآليات المستخدمة.
- توزيع المهام والصلاحيات والمسؤوليات.
- توزيع الميزانية وآلية صرفها حسب الأهداف الاستراتيجية والمشاريع والمبادرات المؤسسية.
- نوعية الشراكات الحكومية مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي.
- التقارير السنوية للمتحقق من الإنجازات ومتابعة التقارير الداخلية والخارجية السابقة.
- مؤشرات الأداء.
- إدارة المخاطر.

الرقابة الخارجية:

تحرص المؤسسة على تسهيل أعمال التدقيق الخارجي والتعاون مع الجهات المعنية لتوفير كافة المستندات والبيانات الخاضعة للتدقيق. وبالتالي تطبيق الملاحظات والتوصيات التي تنتج عنها، ويتم ذلك مرة واحدة كل عام ويعرض على مجلس الأمناء. وتقوم المؤسسة بوضع النقاط الآتية في الاعتبار لما لها من أهمية في حوكمة أعمالها:

- تطوير تقرير مالي
- توثيق القرارات والتغييرات في السياسات الإجرائية والإدارية والمحاسبية.
- الالتزام بالقوانين والقرارات الصادرة من الجهات التشريعية والتأكد من تطبيقها.
- دراسة ومراجعة نتائج وتوصيات التقارير الصادرة من الجهات الخارجية ذات العلاقة والعمل على تطبيقها.
- تنفيذ وتوثيق التعديلات الإجرائية والتطبيقات الناتجة عن أعمال التدقيق السابقة .
- توثيق أعمال التدقيق الداخلي وتطبيق توصيات تقارير التدقيق المرفوعة إلى الإدارة المسؤولة.

أدوات الرقابة:

أولاً: التقارير الإدارية

يعتمد على التقارير الإدارية في تقييم الأداء للمؤسسة وتوجه بالدرجة الأولى إلى مجلس الأمناء لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة ، ويجب أن تعد مره واحدة كل ٣ أشهر وبانتظام وبطريقة جيدة وواضحة، وتشمل:

- **تقارير سير الأعمال الإدارية:** وتكون من مديري الإدارات إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة ويتم تطويرها بشكل ربع سنوي.
- **تقارير تقييم أداء المشاريع:** وتعد لتحليل ظروف مشاريع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات ويتم تطويرها بشكل ربع سنوي.
- **تقارير تقييم أداء العاملين:** وتعد ثم ترفع من قبل الرؤساء المباشرين لمروؤسيهم وتشتمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات ومدى تعاونهم مع فريق العمل ، وغير ذلك من معايير واضحة مناسبة للمؤسسة على أن يتم تطويرها مرة كل عام.

ثانياً: التقارير الخاصة

وتشمل هذه التقارير:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوي والتنظيمات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثالثاً: المبادئ

ومن المبادئ التي تساعد على تحقيق الرقابة:

- **مبدأ التكاملية:** تكامل الرقابة وأساليبها مع الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في المؤسسة.
- **مبدأ الوضوح والبساطة:** سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

- **مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:** أن نظام الرقابة وفاعليته في المؤسسة يساعد على كشف الانحرافات والإبلاغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها ومعالجتها ما يساعد على سرعة تصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.
- **مبدأ الدقة:** إن دقة المعلومات ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة وعدم الدقة في ذلك يعرض المؤسسة للمشكلات.

المسؤوليات:

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة المؤسسة، وعلى منسوبيها ومن تحت إشرافها الاطلاع عليها ما يتعلق بأعمالهم والإلمام بها والتوقيع عليها وأن ذلك يعد التزاماً بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية ، وعلى الإدارة المسؤولة تزويد كافة الإدارات والأقسام بنسخة منها.